# النظام البرلماني(النموذج الانجليزي)

**تقديم**

النظام البرلماني هو نظام سياسي حيث السلطة التنفيذية مرتبطة أو تابعة للسلطة التشريعية، وبذلك تكون السلطة التنفيذية(الحكومة) مسؤولة أمام السلطة التشريعية(البرلمان)، ويمكن لهذه الأخيرة القيام بحلها. المملكة المتحدة(انجلترا) هي ملكية برلمانية، قائمة على دستور غير مكتوب(احترام وتقيد بمجموعة من المبادئ والقيم المتوارثة والتي لا تقبل المساومة أو التبديل). تطور هذا النظام عبر القرون، هناك قوانين أساسية ( Statute Law Common Law) وتقاليد قانونية. يمكن لتلك التقاليد القانونية أن يتم إثراؤها(الاجتهاد) بقانون يصوت عليه البرلمان. يتم التمييز بين شخص الحاكم صاحب السيادة والسلطة الملكية (التاجla Couronne )، هذه الأخيرة تتم ممارستها من قبل المجلس الوزاري.

**النظام الملكي**

الملكية نظام سياسي وفيه السلطة السياسية محجوزة من قبل شخص واحد، والذي يمارس السلطة بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يمارس سلطته بشكل مباشر أو من خلال الانتداب، وذلك حسب بعض القواعد المؤسساتية. أهمية سلطة الملك وصلاحياته تختلف باختلاف نوع الملكية.

الملكية الحقيقية عادة ما يتم جعلها في حالة تعارض مع الطغيان، والذي يعتبر سلطة ملكية ولكن غير شرعية، سيادة الملك يجب أن تكون مرتكزة على معايير وقيم، إمّا أن من قبل القانون، أو الحق الإلهي، لذلك فإن الملكية ليست حكم فردي، ولكن تحترم مجموعة من المعايير السامية، أو تأخذ في الاعتبار المصلحة العامة، فالتوارث يتم حسب قواعد معينة. الملكية يمكن أن تكون انتخابية أو وراثية، في الحالة الأخيرة فأن الملك هو رئيس الدولة بالميلاد، وفي طوال حياته، ومن المبادئ التي تؤسس للشرعية الملكية هو مبدأ الحق الإلهي أو التفويض الإلهي. والفكرة مفادها أن الله(تبارك وتعالى) قد اختار شخص الملك من خلال قاعدة التوارث، التاريخ والتقاليد تلعب دور مهم في مسألة الشرعية للملكيات القائمة.

**الملكية المطلقة**

خلال العصور الوسطى سادت الأنظمة المكية في كامل أوربا والعالم، وذلك بفعل الحاجة لملك قوي(يتمتع بصلاحيات واسعة أو كامل الصلاحيات)، بإمكانه أن ينظم ويقود القوات المسلحة والدفاع عن البلاد، الملكيات الإقطاعية في أوربا كانت ملكيات أسرية، العرش عادة ما يتم توارثه للابن البكر، أو الأقرب ضمن العائلة الملكية من الذكور.

عادة ما يطلق مصطلح الملكية المطلقة على الملكيات الأوربية ما بين القرن 16 والقرن 18، خصوصاً في إسبانيا وفرنسا، في الملكية المطلقة الملك يحكم بمفرده، ولكن عليه أن يحترم الامتيازات والنظام الذي تسير عليه البلاد، ويجب أن يأخذ بالنصيحة، الملكية المطلقة هي نظام حكم مركزي، ويمثل لويس 14 في فرنسا النموذج في ذلك. ببداية تدهور النظام الإقطاعي وتطور الدولة الوطنية(القومية) تعززت السلطة المركزية، وارتكزت في يد الملك، وبدأت الطبقة الوسطى بالبروز، وقد استفادت الطبقة البورجوازية من الوضع، من خلال وجود سلطة مركزية قوية ب إمكانها فرض الأمن والنظام، مما خلق جو مناسب لازدهار التجارة. في انجلترا ثم في فرنسا، البورجوازية أخذت تتوق للمشاركة في الحكم من خلال البرلمان، لذلك كانت هذه الطبقة المحركة للثورات الديمقراطية في أوربا لأجل أن تقيم نظام يستجيب لمصالحها.

**بداية التأسيس للنظام البرلماني في بريطانيا(الثورة الانجليزية الأولى والثانية)**

تعود جذور ظهور البرلمان الانجليزي إلى 1254، حيث كان يضم دافعي الضرائب من الطبقة الأرستقراطية، غير أنه لم يكن يتمتع بصلاحيات إلزامية بالنسبة للسلطة التنفيذية التي كانت بالكامل بيد الملك. لذلك وقعت حربين أهليتين، الأولى في 1642، والثانية في 1648، وكانت هذه الأخيرة الأكثر أهمية، تداخلت فيها المصالح السياسية

والاعتبارات الدينية، في زمن انتشار المذهب البروتستانتي والحروب الدينية. بحيث أراد الملك شارل الأول فرض المذهب الانجليكاني على اسكتلندا. بدأت الحرب الأولى حينما حاول الملك إيقاف 5 نواب، مما أدى إلى ثورة عامة في لندن. وقام أولفير كراموبل( Oliver Cromwell) عن جهة البرلمان بتشكيل جيش تحالف مع الاسكتلنديين، أحق هزائم بالقوات الملكية في معارك عدة، وانتهت الحرب حينما انضم بعض الاسكتلنديين للملك.

بعدها تطورت الأفكار الديمقراطية ضد حكم شارل الأول المستبد، مما أدى إلى تجدد الحرب الأهلية(الثانية) (*Civil War* ou *Puritan Revolution*) بين جيش الملك(الفرسان)، وجيش البرلمان(أصحاب الخوذات الفولاذية)، وذلك سنة 1648، بحيث رغم احترافية جيش الملك، وقوة تنظيمه وتحالفه مع الاسكتلنديين إلاَّ أن جيش البرلمان انتصر في النهاية، وقد انتهت الحرب باتهام الملك شال الأول بالخيانة(تحالفه مع الاسكتلنديين من غير المذهب الأنجليكاني) وإعدامه في 30 جانفي 1649، غير أن قائد جيش البرلمان وهو أوليفر كراموبل، الذي تولى السلطة وقام بتوحيد كل من انجلترا واسكتلندا وايرلندا وإعلان النظام الجمهوري، تحول إلى ديكتاتور حينما منحت له صلاحيات كاملة في سنة 1653.

في سنة 1660 أعلن شارل ستوارت Charles Stuart الوريث الشرعي للعرش المقال، أنه مع فكرة نظام برلماني ومع الكنيسة الأنجلكانية، بعدها تم بعث الملكية، وحمل الملك لقب شارل 2. غير حكمه لم يدم طويلاً، بحيث خلفه جاك 2 سنة 1685، وكان كاثوليكياً متعصباً حاول أن يفرض مذهبه في إنجلترا. بحيث في 1688 أعلن التسامح الديني، وأدخل الكاثوليك في الحكومة والجامعة ومختلف المناصب، غير أن أولاده كانوا بروتستانتيين، وحينما ولد له أبن من زواج كاثوليكي، خشي الانجليز على مصير المملكة والمذهب الأنجلكاني، لذلك توحد الحزبان العدوان التقليديان *tories* *whigs*، *ودعوا غيوم أورانج* =Guillaume d'Orange بروتستنتي زوج ماري ابنة الملك شارل وهي بروتستانتية ) للحكم وتم نفي جاك 2. في جانفي 1689 اجتمع البرلمان وفرض على الملك الجديد "إعلان الحقوق"، حيث يمنع لكل كاثوليكي أن يكون على العرش، ويقيد سلطة الملك بمشاركة البرلمان(منتخب بانتخابات حرة)، بحيث لا يمكن للملك إيقاف البرلمانيين(ولدت الحصانة البرلمانية) أو فرض ضرائب جديدة دون العودة للبرلمان(الذي يمثل دافعي الضرائب)، سمح ذلك بميلاد ملكية دستورية، وبذلك أصبح البرلمان جمعية شرعية تفرض نفسها على الملك، وليست مجرد جمعية استشارية يتم استدعاؤها متى أراد الملك في حالات الأزمة. بعد موافقة غيوم وزوجته ماري للإعلان، تم تنصيبهم ملك وملكة انجلترا، تحت اسم غيوم3 وماري2، سمى هذا التحول في النظام الانجليزي بالثورة المجيدة(Glorious Revolution).

بعد الثورة الجليلة(المجيدة) 1689، احتفظ الملك بصلاحيات واسعة، فكان يسير بمفرده الإدارة والدبلوماسية، يعين ويبعد الوزراء حسب إرادته، الوزراء لم يكونوا متضامنين مع بعضهم البعض، غير أنه في عهد جورج الأول والثاني، بدأ التقدم ولو بشكل محتشم في طريق النظام البرلماني، لم يكن جورج الأول والثاني يتحدثون الانجليزية، وإنما كانوا يعبرون عن آراهم باللاتنية أو الفرنسية، لذلك كان هناك ممثل للملك يقوم بإبلاغ البرلمان برأي الملك، وبهذه الطريقة ظهر منصب الوزير الأول، وكانت له صلاحيات واسعة، بحيث يبعد كل من لا يتقاسم أفكاره، وبهذه الطريقة أصبح المجلس الوزاري يتميز بالتناغم والانسجام مع رئيس الوزراء. وقد أقدم الوسيط(رئيس الوزراء) والبول(Walpole) على استحداث أمر جديد وهو أن المجلس الوزاري يجب أن يحصل على ثقة ليس الملك فقط، ولكن البرلمان أيضا. وحينما لم يوافق البرلمان على سياسة والبول بلومه على سياسته السلمية مع فرنسا، قدّم استقالته، رغم أنه كان لا يزال يحظى بثقة الملك جورج الثاني. وهذا ما مثل خطوة تبين تأثير البرلمان على السلطة التنفيذية أكثر من الملك.[1]

[1] Jean Michaud, 1715-1870, la formation du monde contemporaine, classique hachette, 1966, p. 32.

**تبلور معالم النظام البرلماني في إنجلترا خلال القرن 18**

في الأصل الملك البريطاني هو قائد الدولة، وهو بذلك نظرياً رئيس السلطة التنفيذية، وللهيئة القضائية والتشريعية، هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو مسير الكنيسة الأنجلكانية "المستحدثة"، الملك البريطاني هو قائد الكومنولث(المستعمرات البريطانية سابقاً) رغم أن الرابطة(الهيئة) مستقلة عن الحكومة البريطانية. الملكية وراثية، تعود للابن البكر، أو للبنت إن لم يكن هناك ابن وريث، حسب قانون 1701 الذي أقره البرلمان فإن فقط البروتستنتيين المنحدرين من الأميرة صوفيا Sophie، من آل هنوفر وأحفاد جاك الأول بإمكانهم الوصول إلى العرش.[2]

كان أمر الوزراء لا يرتبط إلا بإرادة الملك، والذي كان الوحيد الذي له سلطة التعيين والإزاحة، ماعدا إذا قام مجلس العموم بإجراء اعتراض(*impeachment*)، والذي بإمكانه تحويل اتهام الوزراء بجنحة إجرامية إلى مجلس اللوردات. بهذه الطريقة تم وضع الحجر الأول للنظام البر لماني، ذلك النظام الذي تعزز من جديد سنة 1782 حينما قام اللورد نورث(Lord North) والذي كان في حالة عدم تفاهم سياسي مع البرلمان، قدم استقالته واستقالة مجلسه الوزاري للملك، ومثل ذلك أول مظهر للتضامن الوزاري(استقالة جماعية). وبالمقابل كان بإمكان المجلس الوزاري أن يطلب حل البرلمان في حالة النزاع ورفض الحكومة تقديم الاستقالة. خصوصيات النظام البرلماني يقر المسؤولية الجماعية والسياسية أمام السلطة التشريعية . ويقوم النظام البرلماني أيضاً على مبدأ الفصل بين السلطات.

النظام البرلماني مختلف حسب الأزمنة، حيث يمكن لأحد السلطات التأثير على الأخرى، السلطة التنفيذية ثنائية الرأس(bicéphale)، إلى جانب رئيس الدولة أو الملك(سابقا خصوصاً) –وهو سياسياً غير مسؤول(لأنه لا يمكن مساءلة الملك، والرئيس المنتخب يجلس مكان الملك) – يوجد مجلس وزاري، والذي حتى يحكم يجب أن يحصل على ثقة الملك والبرلمان في آن واحد، وهو مسؤول أمام البرلمان، هذا النظام البرلماني الثنائي فتح الباب لعصر الملكيات المقيدة الصلاحيات، وكان ذلك حال فرنسا خلال فترة حكم لويس فيليب( 1830–1848)، أو فيليب أورليان. فقدان الملك لمكانته أثر في تطور النظام، بحيث ا رتقلت السلطة التنفيذية من ثنائية الرأس إلى أحا دية(*moniste* )، بحيث أخذت سلطة الملك أو رئيس الدولة تنمحي، بالمقابل تعززت سلطة الحكومة، التي تتصرف تحت مراقبة البرلمان، وقد مثلت إنجلترا خلال حكم الملكة فكتوريا (1837–1901) Victoria مظهر لهذا التطور، حيث يحتفظ الملك بمكانة شرفية ويقوم بأدوار رمزية، بينما يقوم بأدوار تسيير أمور الدولة رئيس الحكومة. لذلك تطور النظام البرلماني، حيث أصبح مجلس العموم يقوم بوضع الحكومة وتوجيهها بالاعتماد على التحالفات الحزبية.

[2] Ibidem.

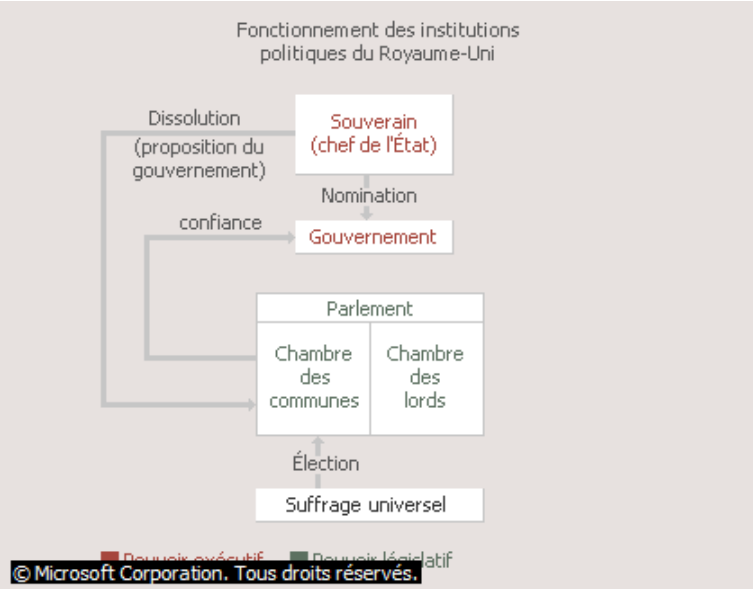


عملياً المملكة المتحدة يتم تسييرها من قبل حكومة ناتجة عن انتخابات مجلس العموم، في هذا الإطار الملك(صاحب الجلالة) له مهام خاصة، في أغلب الأحيان يتم القيام بها من قبل الحكومة المسؤولة أمام البرلمان. القانون يفترض تعيين وصي في حالة شغور منصب الملك. نظرياً الملك بإمكانه استدعاء البرلمان تجديده أو حله. موافقة الملك ضرورية تطبيق مشاريع القوانين المصادق عليها من قبل الغرفتين البرلمانيتين(مجلس العموم ومجلس اللوردات). الملك يعين شكلياً الوزير الأول(رئيس الحكومة)، وأعضاء الحكومة والقضاة، وقادة الجيش، حكام الأقاليم، الممثلين الدبلوماسيين، رؤساء الأساقفة، والكهنة السامون للكنيسة الأنجلكانية. الملك له سلطة إعلان الحرب، وعقد السلم، الاعتراف بالدول الأجنبية، أو تعديل المعاهدات. فيما يخص العمل اليومي للحكومة، للملك الحق في أن تتم استشارته فيما يخص كل مناحي الحياة العمومية للبلاد، الملك يلتقي بشكل منتظم الوزير الأول، ويتلقى تقارير منتظمة حول قرارات الحكومة، يوقع على الوثائق الرسمية. ولكن في الواقع كل هذه المهام تقوم بها الحكومة.

تقريباً منذ الحرب العالمية الثانية وحتى قبلها لم يعد للملك أية سلطة، فهو يملك ولا يحكم. وإنما انتقلت السلطة بالكامل للبرلمان الذي يعين الحكومة وهي مسؤولة أمامه، وهذا أحسن تجسيد للديمقراطية النيابية، أين ينتخب الشعب في مختلف المقاطعات نوابه، ويختار رئيس الحكومة في الحزب صاحب الأغلبية البرلمانية، ويكون هو من يقود الحملة الانتخابية، وفي حالة عدم تحقق الأغلبية يتم تشكيل حكومة إئتلافية من عدة أحزاب، بالنسبة لبريطانيا عموماً ما ينحصر التنافس بين حزبين كبيرين وهما حزب العمال وحزب المحافظين.

**السلطة التنفيذية**

يتم ممارسة السلطة التنفيذية من قبل حكومة صاحب الجلالة، أي المجلس الوزاري، الذي يضم وزراء يقودهم وزير أول، وهم مرتبطون بالأغلبية البرلمانية. والحكومة تتشكل من الحزب صاحب الأغلبية البرلمانية، ورئيس الحزب صاحب الأغلبية يصبح هو الوزير الأول(عموماً رئس القائمة صاحبة الأغلبية الانتخابية). الوزراء يكونوا من نواب الغرفتين العليا(مجلس العموم) والسفلى(اللوردات). جرى التقليد منذ بداية القرن العشرين على أن يكون الوزير الأول رئيس حكومة وعضو في البرلمان. وحسب التقليد فإن اللورد الأول هو أمين الخزانة ووزير الوظيفة العمومية. الوزير الأول يقترح للملك أو الملكة الشخصيات التي يجب أن تكون ضمن الكليرجي(الكهنوت) الأنجليكاني. يعين القضاة.

المجلس الوزاري له السلطة الحكومية العليا، يقرر وينفذ السياسة الحكومية، يتم التسيير بمبدأ القيادة الجماعية، والمسؤولية الجماعية، مما يعني أن القرارات تتخذ بالإجماع، عادة ما يضم المجلس ما بين 15 و20 عضواً، يتم اختيارهم

من قبل الوزير الأول، وبموافقة الملك، كل وزير مسؤول عن وزارته، وهو مسؤول عن أعماله أمام البرلمان حيث يقدم له تقارير.

**المجلس الخاص:**

قبل تبلور المجلس الوزاري خلال القرن 18، كان المجلس الخاص هو المحتكر الأساسي للسلطة التنفيذية، بعدها أصبحت مهامه يقوم بها المجلس الوزراي. في يومنا هذا مهمته تتمثل في بذل النصح للملك، حول صياغة الأوامر الملكية التي يتم تداولها من قبل المجلس الخاص. وهي نوعان؛ تلك التي هي من صلاحيات الملك، وتلك المتعلقة بالجانب التشريعي. أعضاء الم جلس يتم تعيينهم لمدى الحياة، قد يوجد من بينهم وزراء، كل وزراء الحكومات السابقة، الأساقفة، المتحدث بلسم مجلس العموم، شخصيات سامية للملكة المتحدة وأعضاء في الكومنولث. يضم المجلس الخاص أكثر من 500 عضو، ينقسم إلى لجان، منها لجان تتعلق بتشريعات التاج الملكي، يقوم بدور المحكمة الابتدائية العليا بالنسبة للأراضي التابعة لبريطانيا.

**السلطة التشريعية**

لم يأخذ البرلمان الشكل الذي نعرفه اليوم إلاّ خلال القرن 15، مهامه تتمثل في الموافقة على الضرائب والتشريع، يتشكل من غرفتين، غرف(مجلس) تمثل الشعب(مجلس العموم)، وغرفة تضم أصحاب النبل والفضية من الارستقراطية(مجلس اللوردات)، كان منصب اللورد متوارثا. كان لابد من مرور عدة قرون للوصول للهيكلة البرلمانية الحالية للمملكة المتحدة.

دستورياً السلطة التشريعية هي "التاج الملكي في البرلمان"، حتى يحول مشروع القانون إلى قانون يجب موافقة العناصر الثلاثة المشكلة للبرلمان: الملك، غرفة اللوردات وغرفة العموم. الموافقة الملكية أصحت آلية، غرفة اللوردات لم تعد لها صلاحيات ولا يمكنها سوى تأخير تطبيق بعض القوانين.

غرفة اللوردات مشكلة من لوردات زمنيين وروحيين، بعضهم يتم تعيينهم لمدى الحياة، في سنة 1998 تم إلغاء توارث المنصب. اللوردات الروحيين هم أساقفة المدن الكبرى، و 21 من بين الأساقفة الأكبر سناً في الكنيسة الأنجلكانية، في سنة 1994 كانت غرفة اللوردات تضم 1198 عضواً، من بينهم الثل يحضر بشكل منتظم للجلسات.

الحكومة يمكنها أن تقدم مقترحات مشاريع قوانينها لغرفة اللوردات، ورغم ذلك فإن المسائل المالية يتم مناقشتها في مجلس العموم. وبعدما يتم التصويت عليها في غرفة اللوردات. منذ قانون 1911 لم يعد بإمكان اللوردات التشريعات المالية. وحسب قانون 1949، لم يعد بإمكانهم الاعتراض على القوانين التي يتم الموافقة عليها خلال جلستين متتاليتين لمجلس العموم. بإمكان اللوردات تأخير تطبيق قانون لعام. تحديد صلاحيات غرفة اللوردات وقع حسب تطور المجتمع، بحيث فقد شرف النسب( la noblesse) مكانتها المهيمنة، غرفة اللوردات ليست منتخبة، لذلك فهي ترقى لمكانة مجلس السينا(مجلس الأمةSénat) الذي يعطي رأيه. هناك اتجاه يدعو لاستبدالها بغرفة يتم اختيارها عن طريق الاقتراع العام.

خلال القرن 18 كان الانتخاب والترشح مقصوراً على الأغنياء، لذلك كان الناخبون يخضعون لتأثير المترشح الذي يمكن أن يرتشي أو يضغط على الناخب الموجود في مقاطعته. حالياً أعضا غرفة(مجلس) العموم يتم انتخابهم بالاقتراع العام، خلال دورة واحدة، سن الانتخاب 18 سنة، لا يمكن أن ينتخب فيها أعضاء لغرفة اللوردات، بعض أعضاء الكليرجي، أو مزودي الحكومة، وبعض الموظفين المعين ين لأجل المهام الانتخابية. عدد النوا ب يرتبط بعدد السكان لبريطانيا العظمى، بمعدل نائب عن كل 600000 ساكن. اسكتلندا لها 72 عضو، بلاد الغال: 38، أيرلندا الشمالية 17. يضم مجلس العموم 651 عضو. مدة العضوية خمس سنوات، في حالة الحرب أو ظروف خاصة يمكن للملك حل

البرلمان. نظرياً كل عضو في البرلمان بإمكانه تقديم مشروع قانون، الوزراء في الغالب هم أصل مقترحات القوانين التي يتم مناقشتها والمصادقة عليها من قبل البرلمان. القوانين المصادق عليها من قبل البرلمان يتم صياغتها بشكل عام. يتم تكملتها بالأوامر الملكية، التي يتم التداول بشأنها في المجلس الخاص، والتي تعلن باسم التاج. الإخفاق في مسألة مهمة أو إجراء عقابي، يتوجب استقالة المجلس الوزاري وتنظيم انتخابات تشريعية جديدة.

خلال القرن التاسع عشر كانت السلطة بيد الأغنياء، غرفة اللوردات لم تكن تضم سوى النبلاء، غرفة العموم فقط الأغنياء هم من كان يتم انتخابهم، كانت الأرستقراطية تسير الإدارة المحلية، في سنة 1911 إثر ممارسة غرفة اللوردات لحق الفيتو في رفض الميزانية المصوت عليها من قبل مجلس العموم، فقد مجلس اللوردات حق الفيتو. [3] بإمكان الوزير الأول المبادرة بتنحية الوزراء. بإمكان الوزراء الاستقالة من مناصبهم دون مغادرة البرلمان.

**السلطة القضائية**

انجلترا، اسكتلندا، بلاد الغال و أيرلندا الشمالية لكل منها نظامها القضائي، كل منها لديها نظامها العقابي، المتابعات القضائية وشرطة خاصة. نظام المحاكم المدنية الاسكتلندية يختلف عن النظام الانجليزي، أو الغالي، ومع ذلك فإن التقاليد القانونية المشتركة تلعب دور في مختلف الأنظمة، يضاف إلى ذلك حضور المشرع الأوربي، منذ اندماج المملكة المتحدة في الاتحاد الأوربي. خصوصاً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وفي كل الأحوال فإن النظام القضائي مستقل عن الحكومة.

على خلاف فرنسا والكثير من الدول التي لديها قوانين مدنية مدونة ومحفوظة لضمان الوحدة التشريعية وعدم تجاوز القضاة للقاعدة القانونية، حيث وضع نابليون بونابرت في فرنسا القانون المدني سنة 1804، وسارت العديد من الدول بما فيها العربية حذو ذلك. فإن القانون في بريطانيا يعرف بالقانون العرفي، وذلك ما يبدأ من أعلى الهرم، حيث لا يوجد دستور مكتوب، وإنما أعراف وتقاليد دستورية ، ويمتد إلى القاعدة حيث قاضي الأحوال الشخصية . ظهر القانون العرفي في إنجلترا منذ نهاية العصور الوسطى، حيث كان القضاة يؤسسون أحكامهم اعتماداً على السوابق ال قضائية، أي قرارات المحاكم السابقة الصادرة فيما يخص قضايا مشابهة، وكان مجال الاجتهاد مفتوحاً أمام القضاة في إصدار أحكام حول قضايا جديدة، أو حتى عدم الالتزام بالسوابق القانونية، لأنها غير عادلة أو تجاوزها الزمن، وهذا ما أضفي على تلك القوانين نوع من المرونة، والتطور حسب الظروف والحاجيات الاجتماعية، وبالتالي فإن القانون العرفي هو من وضع القضاة، وذلك ما يسمح أكثر باستقلالية السلطة القضائية، وذلك رغم ازدياد دور السلطة التشريعية في إصدار القوانين . ومن سلبيات القانون العرفي أن الأعراف تختلف من منطقة لأخرى، لذلك عمد ملوك إنجليز أقوياء منذ القرن 12 على تنصيب محاكم ملكية لتشمل كامل البلاد، وسرعان ما وجدت تقاليد متعارف عليها، ومن إيجابيات هذا القانون أنه يحد من سلطة الحكومة، وأنها تحمي الشعب من تعسف السلطة التنفيذية، وكانت نتيجة استقلالية القضاء أن وضع القانون فوق الجميع، بما في ذلك الملك. وقد طبقت مبادئ القانون إنجليزي في المستعمرات البريطانية في أميركا وأستراليا، لأن المشرعين في تلك المستعمرات كانوا ممن درس وتأثر بالقانون إنجليزي، الذي يضع حقوق الشعوب فوق إرادة الملك. ولكن القوانين في أمريكا اتخذت صبغتها الخاصة، خاصة في مجال الملكية، نتيجة اختلاف الظروف بين إنجلترا حيث ضيق الأرض، وأمريكا حيث الأراضي الواسعة، وقد مثلت تلك الخصوصيات القانونية، وقوانين احتكار بيع الشاي، المظهر الأول للتمايز الأمريكي الذي سيقود للانفصال.

[3] Antoine Bonifacio, Jean Michaud, 1789-1970, l'époque contemporaine, Classique Hachette, Paris, 1971, p. 198.

**الأحزاب السياسية والتداول على السلطة(1945-1990):**

نظام الأحزاب يعود إلى القرن 12، هو عنصر أساسي في سير النظام السياسي البريطاني. المملكة المتحدة عملياً عرفت نظام الحزبين، منذ قرون من الزمن. خلال القرن 19 وجد حزبين وهما المحافظين والأحرار، غير أنه خلال القرن العشرين أصبح التنافس بين حزب المحافظين وحزب العمال(Labour Party تأسس سنة 1900 كلجنة للدفاع عن حقوق العمال بعد انضمام 29 نائب له) يهيمنون على الساحة السياسية. الحزب الليبرالي الذي حكم خلال عشرات السنين، فقد جزء من قاعدته الانتخابية. خلال فترة حكم الملكة فكتوريا( 1837-1901) حاولت أن تمسك بزمام الأمور، غير أنها لم تتعدى تقليد منح منصب رئيس الوزراء للحزب صاحب الأغلبية البرلمانية. في سنة 1998 اندمج مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي، لتشكيل حزب الحزب الليبرالي الديمقراطي. باقي الأحزاب: الحزب الوطني الاسكتلندي، الحزب الوطني الغالي وأحزاب إيرلندا الشمالية.

مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية وعكس كل التوقعات انهزم حزب المحافظين بقيادة وانتسون تشيرشيل ( Winston Churchill)، وفاز حزب العمال بقيادة أتلي ( Clement Attlee)، عمل العمال على إعادة الاعمار وبناء بلاد خربتها الحرب، وتحقيق المساواة الاجتماعية. عكس التقاليد الليربالية، تم تأميم العديد من القطاعات الاقتصادية والمصرفية من قبل الدولة، لأجل إعادة هيكلتها. تمكنت بريطانيا بفضل مساعدة مشروع مارشال وبعضويتها في الحلف الأطلسي من النهوض من جديد ومواجهة التهديد السوفييتي. بريطانيا سمحت بتحرر مستعمراتها، وغادرت فلسطين بعد أن مكنت لليهود للتمهيد لإعلان دولتهم.

خلال انتخابات 1951 فاز المحافظين بقيادة ونستون تشيرشيل، والذين تخلوا عن تأميم الدولة للقطاع الصناعي. وشهد القطاع التجاري تطور كبير. بعدها جاءت حكومة أنطوني أيدن Anthony Eden وهو وزير خارجية حكومة تشيرشيل(المحافظين). حكومته توقفت خلال أزمة السويس سنة 1956. تحت التهديد السوفييتي بالتدخل العسكري ضد دول العدوان، وبفعل ضغط الولايات المتحدة، غادر الفرنسيون والبريطانيين مصر، مما أفقد بريطانيا مكانتها التقليدية في الشرق الأوسط. أيدن قدم الاستقالة، لذلك فهم خلفاؤه ضرورة السماح بتصفية الاستعمار التقليدي، وهذا على عكس السياسة الفرنسية التي حاولت الاحتفاظ بمستعمراتها(حرب الفيتنام، وحرب الجزائر)، أغلب المستعمرات السابقة أصبحت أعضاء في الكومنولث. 1973 انضمت بريطانيا للمجموعة الاقتصادية الأوربية. سنوات السبعينات والثمانينات واجهت بريطانيا عدة مشاكل متعلقة بنشاط الانفصاليين لايرلندا الشمالية (Armée républicaine irlandaise IRA) . هدفها توحيد الايرلنديتين. الأمر الذي أدى إلى إيقاظ الوعي الوطني لدى الاسكتلنديين. الذين حاولوا الحصول على برلمان نصف مستقل. في 1979 وصلت مارغريت ثاتشر Margaret Thatcher لمنصب رئيس الوزراء، وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب في بريطانيا وأوربا. وقد ظلت في هرم السلطة لمدة 11 سنة. حتى لقبت بالمرأة الحديدية « Dame de fer ». تأرجحت سياسة بريطانيا بين التجاوب لمتطلبات الاتحاد الأوربي والابتعاد عنها، وتجلى ذلك في عدم انضمام الجنيه لعملة الأورو ولنظام تشينقن لتنقل الأفراد داخل الاتحاد الأوربي، قبل أن يقرر الناخب البريطاني الخروج من الاتحاد. فيما يخص السياسة الخارجية، نجد أن مواقف بريطانيا كانت مساندة للمواقف الأمريكية، منها المشاركة في حرب الخليج الأولى والثانية، وحروب أفغانستان وكوسوفو وغيرها.

**مخطط توزيع السلطة في النظام البرلماني**

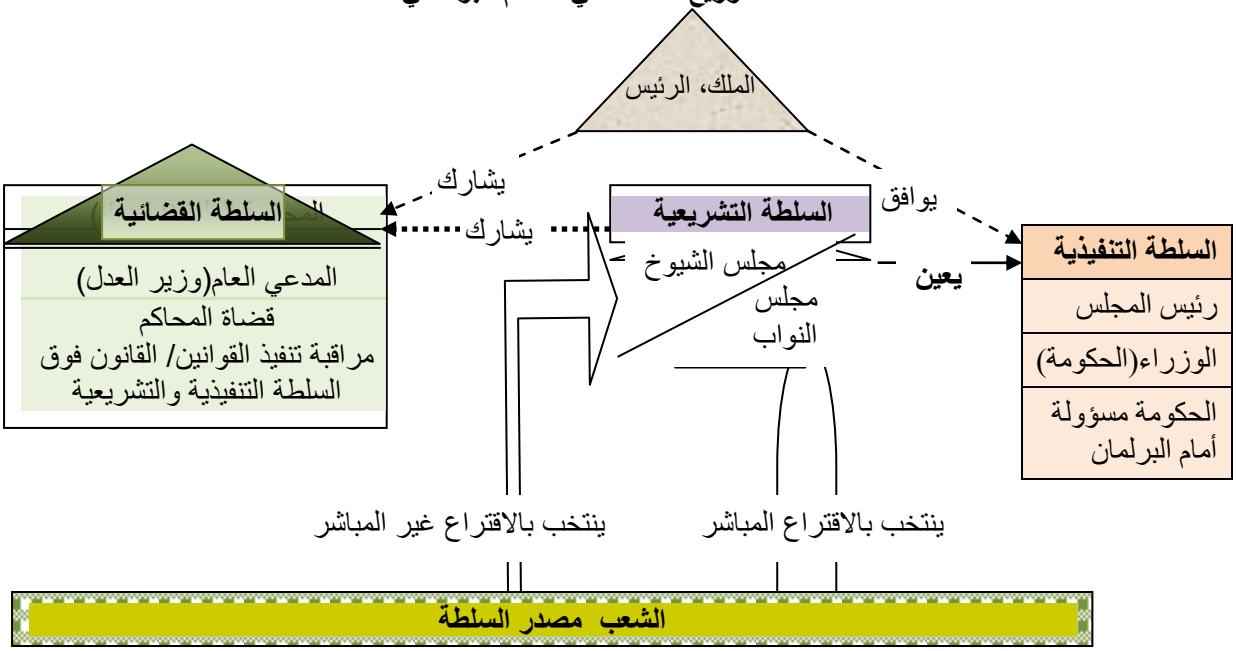


في النظام البرلماني يكون البرلمان في مركز السلطة، إذ يعين رئيس الحكومة الذي يختار بدوره الوزراء بينما يقتصر دور الرئيس أو الملك على الموافقة، وبذلك فإن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان. تقوم الحكومة بممارسة السلطة التنفيذية والإشراف على الإدارة وللوزراء أن يقترحوا مشاريع قوانين على البرلمان.

ينتخب البرلمان بغرفتيه النواب والشيوخ(السينا) عن طريق الاقتراع العام المباشر بالنسبة للنواب، وغير المباشر، بالنسبة للشيوخ، الذي يمثل الأقاليم، حيث يتم انتخاب أعضائه من قبل النواب المجالس المحلية والإقليمية. يسمى مجلس النواب أو الجمعية الوطنية بالغرفة السفلى والسينا أو الشيوخ بالغرفة العليا، وفي الصلاحيات نجد أن مجلس النواب تكون له صلاحيات أكثر في التشريع، ودور السينا تكميلي فقط.

تتمتع السلطة القضائية بالاستقلال، قضاة المحكمة العليا التسعة في الولايات المتحدة يختار اثنين منهم من قبل الرئيس، والبقية من قبل مجلس النواب. تحرص السلطة القضائية تنفيذ القوانين واحترام الدستور، وهي توجد فوق كل السلطات بحيث بإمكانها حتى محاكمة الرئيس(المنتخب) وإقالته في حالة الخيانة الكبرى أو ارتكابه لفضيحة معينة(نكسون). في الولايات المتحدة التي يجسد نظامها مبدأ فصل السلطات، لا يوجد وزير للعدل وهو عضو في الحكومة، فذلك يعبر عن كون العدالة خاضعة للسلطة التنفيذية، وإنما يقوم بأداء أدواره المدعي العام. القوانين في مجال القضاء هي من صنع القضاة الذين يتمتعون باستقلالية واسعة في مجال الحكم، بحيث لا يلزمون بالتقيد بقانون مدني معين، وإنما لهم حق الاجتهاد.

بالنسبة للرئيس أو الملك فإنه يملك ولا يحكم، أدواره تقلصت أمام سلطة البرلمان، يوافق على تعيين الحكومة المقترحة من قبل البرلمان، ويوافق على تعيين التمثيل الدبلوماسي، وهو قائد الجيوش، مع أن مجلس النواب يشارك حتى في تعيين القادة العسكريين، وبإمكانه إيقاف قرارات الرئيس من خلال عدم الموافقة على الميزانية.

النظام البرلماني هو نظام مزدوج الرؤوس، من خلال توزيع الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وفي بعض الدول نجد أن صلاحيات رئيس الحكومة أكبر من صلاحيات رئيس الجمهورية، أو الملك، الذي يفقد كل الصلاحيات في معظم ملكيات الدول المتقدمة(بريطانيا، بلجيكا، إسبانيا، اليابان) يقوم بأداء أدوار رمزية وشرفية.

**الأسئلة**

1. ما الفرق بين إنجلترا، بريطانيا(العظمى) والمملكة المتحدة
2. ما هي ميزات الأنظمة الملكية في أوربا خلال بداية العصر الحديث.
3. رغم أن النظام الانجليزي إلى اليوم نظام ملكي، إلاَّ أنه يمثل نموذج الديمقراطية النيابية، أشرح ذلك
4. كيف خدمت الجوانب الدينية مسألة قيام نظام برلماني في إنجلترا.
5. كيف أثر نموذج النظام البريطاني على باقي الأنظمة(الثورة الفرنسية 1789 والأمريكية 1776)؟
6. ما هي ميزات الليبرالية السياسية والاقتصادية البريطانية؟
7. كان مسار الديمقراطية والتخلص من النظام الاستبدادي في بريطانيا طويلاً وشاقاً، تتبع أهم محطاته.